

العلاقة بين تمهيد الدخل وقرار توزيع الأرباح - دراسة حالة شركة حجر السود للفترة 2010-2021

صورية بن عزيزة¹

¹ جامعة 20 أوت 1955-سكيكدة (الجزائر)، benaziza@univ-skikda.dz

The relationship between income smoothing and the decision to distribute profits - a case study of Hajar Al-Soud Company for the period 2010-2021

Soraya BENAZIZA¹

University 20 August, 1955 - Skikda¹

تاريخ الاستلام: 2023/11/04؛ تاريخ القبول: 2023/12/30؛ تاريخ النشر: 2023/12/30

ملخص:

هدفت الدراسة لاستكشاف مدى ممارسة سلوك تمهيد من قبل شركة حجر السود للفترة 2010-2021، ومدى استقرار سياسة توزيع الأرباح بها، كما حاولت هذه الدراسة تبيان امكانية وجود علاقة بين مؤشر سلوك الدخل ومعدل الأرباح الموزعة بالشركة محل الدراسة. حيث تم التعبير عن المتغير المستقل وهو مؤشر سلوك تمهيد الدخل باستخدام نموذج Eckel1981 الذي يستخدم معامل التباين لقياس تمهيد الدخل، أي تحليل نمط سلوك الدخل مقارنة بنمط سلوك المبيعات، بينما تم قياس المتغير التابع نسبة الأرباح الموزعة بقسمة قيمة الأرباح الموزعة على النتيجة الصافية المحققة. وقد توصلت الدراسة إلى أن شركة حجر السود ممارسة لسلوك تمهيد الدخل خلال فترة الدراسة، وأن سياسة توزيعات الأرباح غير مستقرة نسبيا لشركة حجر السود، وهذا لأنها تتبع منحني تصاعدي بوتيرة ثابتة تقريبا، كما تم التوصل إلى عدم وجود علاقة ارتباط بين مؤشر سلوك تمهيد الدخل وقرار توزيع الأرباح لشركة حجر السود خلال فترة الدراسة.

الكلمات المفتاح: سلوك تمهيد الدخل؛ نسبة الأرباح الموزعة؛ نموذج Eckel1981؛ شركة حجر السود.

تصنيف JEL : M41؛ G35؛ C35

Abstract :

The study aimed to explore the extent to which the smoothing behavior was practiced by Hajar Al-Soud Company for the period 2010-2021, and the extent of the stability of its dividend policy. This study also attempted to demonstrate the possibility of a relationship between the income behavior index and the rate of dividends distributed in the company under study.

The independent variable, which is the income smoothing behavior index, was expressed using the Eckel 1981 model, which uses the coefficient of variation to measure income smoothing, that is, analyzing the pattern of income behavior compared to the pattern of sales behavior, while the dependent variable was measured by the percentage of distributed profits by dividing the value of the profits distributed by the net result achieved.

The study concluded that Hajar Al-Soud Company practiced income smoothing behavior during the study period, and that the dividend policy was relatively unstable for Hajar Al-Soud Company, because it follows an upward curve at an almost constant pace. It was also found that there was no correlation between the income smoothing behavior indicator and the decision to distribute Profits of the Black Stone Company during the study period.

Keywords: income smoothing behavior; Percentage of distributed profits; Eckel1981 model; Hajar Al-Soud Company

Jel Classification Codes : M41; G35; C35

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA

صورية بن عزيزة، (2023)، العلاقة بين تمهيد الدخل وقرار توزيع الأرباح - دراسة حالة شركة حجر السود للفترة 2010-2021، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 11 (العدد02)، الجزائر: جامعة 20 أوت 1955 -سكيكدة-، ص ص 174 - 189 .

1. مقدمة.

تعد سياسة توزيع الأرباح من القرارات المالية الاستراتيجية الهامة والصعبة في نشاط أي مؤسسة، وقد أخذت قسطا كبيرا من اهتمامات الباحثين وحاولت العديد من النظريات تفسير سلوك المستثمرين وتفضيلاتهم ولكن لم يتم التوصل الى أي توافق في الآراء لاعتماد منهج عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح الذي يحقق هدف المؤسسة والمالكين. والذي تقوم بتحضيره وتنفذه الإدارة المالية في المؤسسات الاقتصادية، فالمؤسسة سوف تواجه رغبات المساهمين، الذين يتوقعون عائد جراء استثمارهم لأموالهم في راس المال المؤسسة من جهة، كما ستواجه حاجات المؤسسة للتمويل ورغبتها في تعظيم قيمتها السوقية والتوسع والنمو من جهة أخرى. وتعتبر سياسة توزيع الأرباح من القضايا التي مازالت تخضع للكثير من الجدل في حقل الإدارة المالية، ومن بين أهم العوامل المؤثرة في هذه السياسة ممارسة تمهيد الدخل، والتي قد تقوم بها الإدارة حفاظا على استدامة استقرار الأرباح والتوزيعات في نفس الوقت من عام لآخر، ولهذا سوف نحاول التطرق في هذه الدراسة إلى تبيان حقيقة وجود علاقة بين سلوك تمهيد الدخل وسياسة توزيع الأرباح في شركة حجر السود وذلك بتقسيم الدراسة إلى جانبين جانب نظري والآخر تطبيقي.

أولا: إشكالية الدراسة

بناء على ما سبق يمكن معالجة الموضوع ضمن الإشكالية التالية:

هل توجد علاقة بين سياسة تمهيد الدخل وسياسة توزيع الأرباح في شركة حجر السود خلال الفترة 2010-2021؟

وللإجابة على هذه الإشكالية بشكل مفصل كان لابد من طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- هل تستعمل شركة حجر السود سياسة تمهيد الدخل خلال فترة الدراسة؟
- هل تعتبر سياسة توزيعات الأرباح لشركة حجر السود مستقرة خلال فترة الدراسة
- هل يوجد ارتباط ذو دلالة احصائية بين سلوك تمهيد الدخل ونسبة الأرباح الموزعة لشركة حجر السود خلال فترة الدراسة؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تمهيد الدخل وقرار توزيع الأرباح في مؤسسة حجر السود خلال الفترة

2010-2021؟

الفرضيات الفرعية:

- تستعمل شركة حجر السود سياسة تمهيد الدخل خلال فترة الدراسة؟
- تعتبر توزيعات الأرباح مستقرة لشركة حجر السود خلال فترة الدراسة
- يوجد ارتباط بين سلوك تمهيد الدخل ونسبة الأرباح الموزعة لشركة حجر السود خلال فترة الدراسة؟

ثالثا: أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الموضوع في التعرف على سياسة توزيع الأرباح ومختلف العوامل التي تؤثر فيها، وأيضا باعتبار ان قرار توزيع الأرباح من اهم القرارات المالية في أي مؤسسة ولما لها تأثير على قرارات التمويل، الاستثمار وكذلك لكون الموضوع يقدم دراسة حالة مؤسسة حجر السود وهذا يهم المستثمرين وأصحاب المصالح الراغبين في الاستثمار في المؤسسة، ومعرفة وضعية المؤسسة خلال السنوات الأخيرة.

رابعاً: الدراسات السابقة

أ. دراسة (عواد، 2019)

حيث استهدفت الدراسة البحث في ظاهرة إدارة الأرباح، واستكشاف مدى ممارستها من قبل الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان، وأثرها على سياسة توزيع الأرباح وانعكاسها على القيمة السوقية للشركة خلال الفترة الممتدة من عام 2012 إلى عام 2017، وقد أجريت هذه الدراسة على عينة مكونة من 32 شركة مساهمة عامة صناعية بينت الدراسة أن الشركات المساهمة العامة الأردنية قد قامت بممارسة إدارة الأرباح حيث بلغت نسبة الممارسة خلال فترة الدراسة 44%، كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر لإدارة الأرباح على سياسة توزيع الأرباح في حين توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة الأرباح على القيمة السوقية في ظل سياسة توزيع الأرباح.

ب. دراسة (بوررديمة، 2022)

حيث هدفت الدراسة إلى تحديد أثر سياسة تمهيد الدخل على القيمة الاقتصادية المضافة لمجموعة من المؤسسات الجزائرية للفترة (2012-2019)، فضلاً عن تحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرين باستخدام أسلوب نماذج بانل الديناميكية وبالاعتماد على تقنية العزوم المعممة في التقدير، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي بين سياسة تمهيد الدخل والقيمة الاقتصادية المضافة باعتبارها سياسة مضللة للأداء الفعلي للمؤسسة.

ت. دراسة (محمد، 2022)

استهدفت الدراسة اختبار الأثر الوسيط لتمهيد الدخل على العلاقة بين القيود المالية واستدامة توزيعات الأرباح بالشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري، واعتمدت الدراسة في إتمام الجانب الاختباري على عينة ميسرة من الشركات غير المالية المدرجة بسوق الأوراق المالية المصري بلغت 125 شركة موزعة على 10 قطاعات اقتصادية بإجمالي مشاهدات 1875، وتوصلت النتائج إلى وجود علاقة معنوية موجبة بين القيود المالية واستدامة توزيعات الأرباح، وهو ما يشير إلى توجه الإدارة نحو استخدام أساليب إدارة الدخل بالتمهيد للحفاظ على ارقام دخل مستقرة تساعدها على الاستمرار في إجراء التوزيعات اللازمة لإرسال إشارات إيجابية حول وضع الشركة

ث. دراسة (Abbadi، 2020)

هذه الدراسة كان لها هدفان رئيسيان. الأول هو دراسة تأثير إدارة الأرباح (EM) على سياسة توزيعات الأرباح في القطاع الصناعي والخدمي في الكويت، والثاني هو غزيلة التفسيرات المحتملة للنتائج المتضاربة بخصوص هذا الموضوع. باستخدام نموذج جونز المعدل على عينة من 46 شركة مدرجة في بورصة الكويت خلال الفترة 2011-2016 بإجمالي مشاهدات (184) وأكدت النتائج عن عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة الأرباح وسياسة توزيع الأرباح.

ج. دراسة (Ahmed، 2018)

هدفت هذه الدراسة إلى فحص العلاقة بين نسبة السعر إلى العائد (P / E) للتعبير عن إدارة الأرباح ونسبة توزيع الأرباح، واستخدمت لذلك التحليل متعدد المتغيرات باستخدام البيانات السنوية لمدة 10 سنوات من 2006 إلى 2016 لعينة من الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية الباكستانية بلغت 14 قطاعاً بإجمالي مشاهدات 132 مشاهدة، وقدمت تأكيداً جديداً يوضح أنه عندما يكون العائد على حقوق المساهمين أكثر من معدل العائد المطلوب، فإن إدارة الأرباح ونسبة توزيع الأرباح تظهر علاقة سلبية.

2. الجانب النظري

أولاً: تعريف سياسة توزيع الأرباح

تعرف سياسة توزيع الأرباح على أنها الحلقة المفقودة بين التوزيعات والنمو، باعتبارها تؤثر في ذات الوقت على مستوى كل من التوزيعات ومعدل النمو، بحيث يعتبر النمو أحد مكونات نموذج التوزيعات ولذلك ينظر إلى مسألة التوزيعات على أساس أنها اختيار بين توزيعات نقدية حالية ومعدل نمو مستقبلي وتعني سياسة التوزيعات نسبة الربح الذي يتم توزيعه على المساهمين (محمد ز.، 2010)، كما ينظر إليها أنها قرار تحديد الجزء من الأرباح الذي يوزع على المساهمين والجزء الذي سيبقى دون أن يتم توزيعه (حسين، 2008)، وتتضمن العمل على استقرار معدلات التوزيع على المدى الزمني هذا وترتبط قرارات التوزيع ارتباطاً قوياً بالقرارات التمويلية لأن الأرباح الموزعة تعتبر من بين أهم مصادر التمويل بالإضافة إلى ميزتها في زيادة قدرة المؤسسة على الاقتراض (عقل، 2009).

ولكي تتمكن من توزيع الأرباح يجب أن يكون رصيد حساب النتائج للمؤسسة موجب، بعد طرح كل من الالتزامات القانونية والتأسيسية وخسائر السنوات السابقة، والذي يحسب كما يلي: (محمد ب.، 2016، صفحة 113)

الأرباح القابلة للتوزيع = أرباح السنة + الأرباح المجمعة - خسائر المرحلة - مخصصات الاحتياطات الإلزامية والتأسيسية

وسياسة توزيع الأرباح المثلى هي التي تسعى على التوفيق بين التوزيع لقدر كافي من الأرباح بهدف تفادي عدم رضا المساهمين وفي نفس الوقت الاحتفاظ بقدر كافي من الأرباح من أجل تمويل الاستثمارات التي لا تهدف إلى ضمان استمرار المؤسسة فقط ولكن لدعم نموها في المستقبل.

ثانياً: بدائل وأشكال توزيعات الأرباح:

هناك عدة أشكال وبدائل للتوزيعات نذكر أهمها فيما يلي:

أ. بدائل توزيعات النقدية:

- سياسة توزيع إجمالي الأرباح: اقترح RUBNER (1966) توزيع مجمل الأرباح، ويستند اقتراحه على فكرة تفضيل المساهمين للحصول على أكبر قدر ممكن من أرباح الأسهم، عملياً المؤسسات لا تعتمد على هذه الاستراتيجية لأنها لا تشجع جباياً ولا من طرف المساهمين، لهذا السبب من جهة ولأنها توفر تمويل ذاتي للمؤسسة من جهة أخرى.

- سياسة غياب التوزيعات: يرى كل من Elliot et clarkson (1966) إن التوزيعات تعتبر شيء كمال، ترف "Luxe" بالنسبة للمؤسسات والمساهمين فلا داعي لإجراء توزيعات، عملياً من الصعب أن نجد مؤسسات تقوم بالاحتفاظ بجميع أرباحها في الاحتياطات دون توزيع أرباح (حميدة، 2011، صفحة 61)

- سياسة الأرباح المتبقية: تقضي هذه السياسة بتوزيع ما تبقى بعد احتجاز ما يلزم لتمويل الموازنة الرأسمالية المثلى. بمعنى أن هذا يتم بتحديد احتياجات الموازنة الرأسمالية المثلى، ثم تحديد المبلغ المطلوب من التمويل الذاتي لتمويل تلك الموازنة وأخيراً احتجاز المبلغ المطلوب وتوزيع الباقي (النعيمي، 2011، صفحة 460)

- استقرار التوزيعات: لا يقتصر إضفاء سمة الاستقرار على التوزيعات التي تتميز بثبات قيمتها من سنة لأخرى، فالتوزيعات التي تزداد من عام لآخر أو تنخفض من بانتظام يمكن أن توصف بأنها مستقرة. بعبارة أخرى يقصد باستقرار التوزيعات استقرار نمط تلك التوزيعات. ويفضل المستثمرون سياسة التوزيعات التي تتصف بالاستقرار، إذ يحتل هذا النمط آثاراً إيجابية على قدرة المنشأة على جذب المزيد من المستثمرين الراغبين في شراء أسهمها، مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة أسهمها (هندي، 2006، صفحة 689).

ب. التوزيعات في شكل أسهم:

يقصد بالتوزيعات في صورة أسهم إعطاء المستثمر عددا من الأسهم بدلا اعطائه توزيعات نقدية، ويتحدد نصيب كل مستثمر من هذه التوزيعات بنسبة ما يملكه من أسهم المنشأة (هندي، 2006، صفحة 290).

- الأسهم المجانية: تلجأ العديد من المؤسسات إلى توزيع أسهم جديدة على المساهمين بدلا من دفع توزيعات نقدية، فهذا الإجراء يتطلب أن تمتلك المؤسسة احتياطات وأرباح محتجزة بشكل كبير، وترغب في احتجاز المزيد من الأرباح على شكل احتياطات في المستقبل، كأن يكون لها فرص استثمارية واعدة، ومن بين الآثار الجوهرية لهذه السياسة هو انخفاض القيمة السوقية للسهم، لذا تلجأ إليها المؤسسة عندما ترتفع القيمة السوقية للسهم بدرجة كبيرة (رشيد، 2016، صفحة 41).

- تجزئة الأسهم: بمعنى تقسيم الأسهم العادية للمنظمة إلى عدد أكبر: فمثلاً إذا قد تقرر الشركة توزيع 10٪ من الأسهم كتوزيعات أو تقرر تجزئة السهم الواحد إلى سهمين وبذلك يحصل من يمتلك سهم واحد على سهمين مقابل ذلك السهم، ويتم هذا الاشتقاق أو التجزئة من خلال استبدال سهم قيمته الاسمية 10 جنيهات، بسهمين القيمة الاسمية للسهم 5 جنية.

- إعادة شراء الأسهم العادية: قد تلجأ الشركة في بعض الظروف الى إعادة شراء أسهمها العادية التي أصدرتها ومثل هذه الاجراءات تؤدي إلى خلق ما يسمى بالأسهم النقدية وهي عبارة عن سهم سبق اصداره ثم أعيد شرائه بأحد طريقتين فقد يشتري من سوق مفتوحة حيث يتاح لأي مستثمر شراء الأسهم التي يرغبها، وقد يتم الشراء من خلال ما يسمى بعروض المناقصات لعدد من الأسهم وبسعر محدد وبصفة عامة تحدث عملية إعادة الشراء إذا كان سعر السهم السوقي أقل من قيمته الحقيقية الاقتصادية (حنفي، 2000، صفحة 237).

ثالثا: محددات سياسة توزيع الأرباح

تمثل سياسة توزيع أرباح الشركة خطة عمل تتأثر بعدديد من المحددات والقيود نذكر بعضا مما جاء في الدراسات السابقة:
أ. القيود القانونية: (حسين، 2008، صفحة 218).

تختلف القواعد القانونية من بلد الى اخر ومن زمن الى اخر، حيث توضح القواعد القانونية ان توزيعات الارباح يجب دفعها من الارباح (سواء الارباح المحققة من السنة الجارية أو من سنوات سابقة الارباح المحتجزة). ان بعض القوانين تنص على عدم توزيع ارباح رأسمالية لأن هذا يمثل توزيع للأموال المستثمرة في الشركة. بذلك تركز القوانين على ثلاث قواعد رئيسية:

- قاعدة صافي الأرباح حيث تقضي هذه القاعدة انه لا ينبغي اجراء توزيع للأرباح ما لم تكن هذه الأرباح قد تحققت فعلا او من أرباح السنوات السابقة (الأرباح المحتجزة)؛
- قاعدة الاعسار المالي هذه القاعدة تعني عدم توافر نقد يمكن الشركة من دفع التزاماتها في مواعيدها؛
- قاعدة اضعاف رأس المال ان هذه القاعدة تمنع توزيع أرباح من رأس المال حماية للمقرضين.

ب. محددات تعاقدية:

ان قدرة المنشآت على توزيع الأرباح تقيدها الشروط التعاقدية بين المنشأة والمنشآت المقرضة من خلال شروط العقد، فعلى سبيل المثال تمنع بعض الاتفاقيات التعاقدية المنشأة المقرضة من توزيع الأرباح النقدية الابدع تحقيق مستوى أرباح معين، او قد يتم تحديد مبالغ محددة يسمح بتوزيعها او قد تكون تلك الأرباح خاضعة لنسبة محددة وليس مبالغ من الأرباح، ومن الطبيعي ان يكون الهدف الأساسي من هذه القيود القانونية هو حماية المقرضين وعدم اضعاف قدرة المنشأة على سداد التزاماتها المالية اتجاههم (أسعد، 2010، صفحة 374).

ت. الفرص الاستثمارية المتاحة وفرص النمو:

إذا لم ترغب المؤسسة في استثمار أرباحها أو أنها لا ترغب في استهلاك ديونها (تخفيضها) فإنه يمكن توزيع هذه الأرباح نقدا. أما إذا لم يتوفر لدى المؤسسة فرصة استثمارية مرحة، فإنه يمكن استخدام هذه الأرباح في تمويلها فمع بقاء العوامل الأخرى على حالها، ينخفض حجم التوزيعات مع الزيادة في حجم الاستثمارات المتاحة، والعكس صحيح. أما تأثير فرص النمو فنجد أن المؤسسات التي تتمتع بفرص نمو سريعة تحتاج للمزيد من الموارد المالية، حيث الاعتماد على مصادر تمويل ذاتي قد يكون أفضل من اللجوء إلى مصادر تمويل خارجية في بعض الحالات، وهذا ما يدعو المؤسسات إلى القيام باحتجاز الأرباح بدلا من توزيعها (حورية، 2019، صفحة 09)

ج. السيولة

تعد سيولة شركة امرا أساسيا في الكثير من قرارات توزيع الأرباح، حيث ان الحكم على مقدرة الشركة على اجراء توزيعات نقدية للمساهمين لا يتوقف على مجرد تحقيق الشركة للأرباح، (حسين، 2008، صفحة 219) اذ يجب على المحلل المالي للشركة أن يقوم بتحديد وضع السيولة في الشركة ويحدد كذلك حاجات الشركة المستقبلية من السيولة وبعد ذلك يقرر حجم الأرباح التي يستبقبها والجزء من الأرباح الذي يوزعه على المساهمين (زينة، 2013، صفحة 15).

د. الاعتبارات الضريبية

تأخذ المؤسسة في اعتبارها معدل الضريبة عند إقرارها لسياسة توزيع الأرباح، ونميز هنا بين ثالث أنواع للضرائب التي تؤثر على سياسة توزيع الأرباح كالتالي:

- **الضريبة على دخل المساهم:** المعروف أن العائد الذي يحصل عليه المساهمون يتم احتسابه كأحد عناصر الدخل عند تحديد الوعاء الضريبي، لذلك نجد أن صافي العائد الذي يحصلون عليه ينخفض بدرجة أكبر كلما كان معدل الضرائب على دخولهم مرتفعا، أما المساهمون ذوي الدخل المحدود فإن صافي العائد الموزع عليهم ينخفض بدرجة أقل نظرا لان معدل الضرائب على دخولهم يكون منخفضا، وبالتالي يتضح أن الشركات التي يتمتع معظم المساهمون فيها بدخول مرتفعة يكون بإمكانها تخفيض مقدار العائد الموزع عليهم الذي يحصلون عليه بسبب ارتفاع معدل الضرائب على دخولهم، أما المساهمون ذوي الدخل المحدود فإنهم يفضلون الحصول على مزيد من العائد نظرا لان معدل الضرائب على دخولهم يكون منخفضا
- **الضريبة على دخل المؤسسة:** إن المؤسسة مستعدة لاستخدام درجة ما من الرفع المالي وذلك بتمويل بعض الاستثمارات عن طريق القروض وهذا يعني أنه في الأجل الطويل يمكن التوسع في استخدام التمويل بالقروض والاستفادة من الميزة الضريبية للتمويل بالمدىونية، ويترتب عن هذه الميزة أن يشكل الهيكل المالي من نسبة لا بأس بها من التمويل الخارجي مقارنة بالتمويل عن طريق حقوق الملكية (أسهم جديدة، حجز الأرباح) فمثل هذا الأسلوب من شأنه أن يزيد من التدفق النقدي الخارجي في شكل فوائد ويكون ذلك على حساب التوزيعات النقدية.
- **الضريبة على المبالغة في حجز الأرباح:** قد لا تقوم المؤسسة بإجراء أي توزيعات نقدية وتحتجز الأرباح التي تتحقق، وفي المقابل يحصل المساهم على الدخل من خلال المكاسب الرأسمالية، ويمكن أن تتحقق هذه العملية إذا ما استخدمت هذه الأموال في شراء أصول إنتاجية، وألا تقتصر عملية الاحتجاز في شكل نقدي أو بدائل نقدية فقط فإذا تراكم لدى المؤسسة استثمارات شبه سائلة نتيجة حجز الأرباح، وتجاوز هذا الحجز المستوى المقبول، فقد تلجأ بعض الأنظمة لفرض ضريبة إضافية على ذلك الجزء من التراكومات،

هـ. معدل الأرباح:

ان معرفة حجم الأرباح واتجاهها في المستقبل هو جانب هام في التأثير على سياسة توزيع الأرباح، ومن الملاحظ ان ثبات معدلاته يشجع نسبيا على ان توزع نسبة مرتفعة لأنها تستطيع ان تتنبأ بأرباحها المستقبلية، اما إذا كان معدل الربح غير مستقر عند ذلك لا يمكن التنبؤ به فأن ذلك يشجع الشركة على ان تحتفظ بجزء كبير من ارباحها الحالية من اجل الاحتفاظ بمستوى معين للتوزيع في حالة انخفاض الأرباح. (حسين، 2008، صفحة 220).

و. تفضيلات المساهمين:

فمثلا إذا أراد المساهمون المحافظة على درجة سيطرتهم على المنظمة، فان ذلك يؤدي الى الحد من بيع الأسهم العادية، الامر الذي يؤدي بدوره الى حجز المنظمة لقدر أكبر من الأرباح وذلك مقارنة بمقدار الأرباح التي كانت تحتجزها في ظل الظروف العادية. وكمثال آخر فإنه إذا رغب المساهمون في الحصول على دخل سريع لتدعيم مواردهم النقدية، فإنه يجب الإسراع بتوزيع الجزء الأكبر من الأرباح كعائد لهم، ويحدث عكس ذلك تماما إذا لم يرغب هؤلاء المساهمون في الحصول على هذا الدخل السريع، حيث يتم تخفيض مقدار العائد الموزع ويزيد مقدار الأرباح المحتجزة. (أحمد، 2008، صفحة 215).

ن. المحتوى المعلوماتي وتقييمات اتفاقيات القروض:

قد تلزم اتفاقيات القرض مع المؤسسات المالية الشركة المساهمة بعدم توزيع كامل الأرباح (تحديد نسبة معينة) على المساهمين خلال فترة معينة أو تحديد نسبة أو مبلغ معين للتوزيع ويحتجز الباقي لضمان توفر السيولة لتسديد الأقساط المستحقة على القرض فضلا عن شروط أخرى قد تضعها المؤسسات المقرضة لضمان حق التسديد (قاسم، 2015، صفحة 85). كما يحتوي مستوى التوزيعات على إشارات، لذا فان المسير لا يقدم على دفع توزيعات إلا إذا كانت ذات دلالة على مستقبل مبشر للمؤسسة (حورية، 2019، صفحة 11).

ي. عمر الشركة:

تتأثر سياسة توزيع الأرباح التي تنتهجها الشركة بعمر وجودها، ان الشركة الحديثة النشأة عادة ما تكون بحاجة الى اموال كثيرة لتمويل توسعاتها، وهي تواجه صعوبات كبيرة للحصول على هذه الاموال من السوق، لذا تجد ان الشركة تتبع سياسة توزيع تلخص في استبقاء قدر كبير من هذه الارباح لإعادة استثمارها، ولكن الشركة القديمة والمتمرسه والتي وصلت الى حد التشبع سواء في استثمار أو التوسيع قد تتبع سياسة توزيع معدل عالي من الارباح بسبب ان الاموال التي جمعتها الشركة خلال عملياتها سابقا كافية لتمويل الحاجات المالية اضافة الى سهولة اللجوء الى السوق المالي وهذه عوامل من شأنها ان تزيد الموزعة على المساهمين. (حسين، 2008، صفحة 219).

رابعا: دوافع توزيع الأرباح في المؤسسات

يعتبر رصيد النتيجة المحققة من قبل المؤسسة خلال دورة مالية ما جزء من التمويل الذاتي للمؤسسة حيث لا يمكن للمؤسسة الاحتفاظ به كلية لتمويل احتياجاتها فتلجأ المؤسسة الى توزيع جزء من هذه الأرباح، وذلك للأسباب التالية: (محمد ز.، 2010، صفحة 86)

- يسمح هذا التوزيع بتحفيز المساهمين على الاحتفاظ بأسهمهم وعدم بيعها، وكذا تحفيزهم على الاكتتاب عند قرار المؤسسة بزيادة راس المال؛
- عند توزيع الأرباح، فإن هذا الإجراء يعكس صحة الحالة المالية للمؤسسة، وبخاصة إذا ما قامت بالتوفيق بين عملية توزيع الأرباح وزيادة الاستثمار في نفس الوقت؛
- تلجأ المؤسسة لعملية توزيع الأرباح حتى تزيد من ثقة المستثمرين فيها، ولهذا فهي تعوضهم عن جزء من الأموال المستثمرة.

كما تجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن توزيع الأرباح من طرف المؤسسة في الحالات التالية:

- في حالة تحقيق المؤسسة لخسائر معتبرة متراكمة خلال السنوات السابقة؛
- إذا ما كانت المؤسسة خلال السنة الحالية في وضعية جد صعبة من حيث المردودية والاستغلال؛
- إذا ما قررت المؤسسة احتجاز الأرباح بغرض القيام باستثمارات استثنائية معتبرة؛
- إذا حققت المؤسسة نمواً معتبراً، بما يؤدي إلى الرفع من رقم أعمالها وزيادة احتياجاتها من رأس المال العامل هذا الاحتياج الذي يجب تمويله بموارد دائمة، في هذه الحالة فإن أي توزيع للأرباح قد يؤدي إلى اختلال توازن المؤسسة ومن ثم عدم تسديد التزاماتها.

بينما يمكن للمؤسسة أن تقوم بتوزيع الأرباح على المساهمين في الحالات التالية:

- نفي إمكانية تعرض المؤسسة إلى اختلال توازن المالي، كنتيجة لإحدى الحالات السابقة؛
- إذا عازمت المؤسسة على زيادة رأس المال حسب استراتيجياتها، وهذا بغرض تشجيع المساهمين على زيادة الاكتتاب.

خامساً: تمهيد الدخل:

يعرف تمهيد الدخل على أنه التخفيف المتعمد للتقلبات حول مستوى معين من الأرباح والتي تعتبر حالياً أمراً طبيعياً ومنتوقاً للشركة (Shubita، 2015، صفحة 03)، كما يعرفه (Belkaoui 1999) بأنه التلطيف المتعمد والمقصود للتقلبات حول مستوى معين من الأرباح والذي يعد حالياً طبيعياً بالنسبة للشركة (وردة، 2021، صفحة 514)

وهذان التعريفان يركزان على تصنيف سياسة تمهيد الدخل خارج نطاق التلاعب ويضعانها ضمن خانة المتوقع والمسموح والمتاح من البدائل الممكنة التي توفرها مرونة المبادئ والمعايير المحاسبية وتستعملها الإدارة لتحقيق أهداف معينة من وراء ذلك.

كما يعرف Koeh1981 تمهيد الدخل على أنه الوسائل التي تستعملها الإدارة لتقليل التقلبات في أرقام الدخل المعلن مقارنة مع الدخل المتوقع أو المستهدف من خلال المناورة بالمتغيرات الوهمية (المحاسبية) والحقيقية (التشغيلية). (حميدي، 2011، صفحة 55)

وهذا التعريف يفصل لنا بين نوعين من ممارسة تمهيد الدخل وهمي وحقيقي، وعموماً فقد اختلفت الآراء بين متقبل لسياسة تمهيد الدخل كآلية لتقليص الفارق في الدخل سواء بالسلب أو الإيجاب بين الفترات الزمنية المتتالية لعدة دوافع وبين معارض لمشروعية ممارستها واعتبارها أسلوباً للتضليل.

سادساً: دوافع سياسة تمهيد الدخل:

بالنظر إلى اختلاف أهداف وتفضيلات أصحاب العلاقة مع الشركة بما فيهم الإدارة، فإن الأخيرة تسعى عند اعداد المعلومات المحاسبية والقوائم المالية إلى تبني ممارسات تتلائم وتحقيق أهدافها على حساب مصلحة باقي الأطراف وصدق التمثيل وسلامة الإفصاح عن المركز المالي للشركة، ومن تلك الممارسات سياسة تمهيد الدخل، ومن أهم دوافع الإدارة لذلك ما يلي:

- ربط الملاك بين الدخل المحقق والمكافآت الممنوحة للمدراء؛
- المحافظة على المنصب الوظيفي للمدراء والانطباع الجيد الذي يتشكل لدى المالكين عنهم؛
- التهرب الضريبي؛
- الأرباح العالية قد تشكل انطباعاً عن وجود أرباح غير عادية لدى الأجهزة الحكومية، يدفعها إلى التدخل في شؤون الشركة قد تصل إلى تأميمها في الشركات الأجنبية؛
- تلبية شروط الاقتراض وتجنب بعض التكاليف الناتجة عن منح الائتمان.

سابعاً: قياس تمهيد الدخل

- بسبب صعوبة كشف ممارسات تمهيد الدخل يصعب أيضا قياسها الكمي بشكل دقيق، وقد طور الباحثون نماذج ومؤشرات إحصائية عدة لكشف وقياس تمهيد الدخل يمكن جمعها في ما يلي: (حميدي، 2011، صفحة 86)
- مدخل معامل التباين ويحوي على نموذجين الأول نموذج Eckel 1981 حيث عبر عن تمهيد الدخل بالتغير في الدخل منسوبا إلى التغير في المبيعات، بينما النموذج الثاني ل Lewis and Chaney 2001 فقد عبرا عن تمهيد الدخل بالتغير في الدخل منسوبا إلى التغير في صافي التدفقات النقدية التشغيلية، وفي كلا النموذجين تعتبر الشركة ممهدة للدخل إذا كانت قيمة المؤشرين أقل من الواحد والعكس صحيح.
 - مدخل الفقرات الاختيارية ونجد بها اتجاهين التغير في الطرق المحاسبية وتصنيف الفقرات غير الاعتيادية هذا الأخير الذي يقوم على مقارنة الدخل الاعتيادي المتوقع مع الدخل الفعلي ومقارنة الدخل غير الاعتيادي المتوقع مع الدخل غير الاعتيادي الفعلي واختبار مدى وجود ارتباط بين انحراف الدخلين الفعليين عن مستواهما المتوقع وكلما كانت العلاقة عكسية بين الانحرافين أكد ذلك على وجود ممارسة لتمهيد الدخل بالشركة، ومن أبرز النماذج: نموذج Ronen and Sadan 1975 ونموذج Ronen 1976 & Sadan & Baranea.
 - أما التغير في الطرق المحاسبية فيقوم على تقدير المستوى المتوقع للدخل قبل وبعد اجراء التغير المحاسبي بهدف تحديد دور هذه التغييرات في تقليص الانحرافات المتوقعة في الدخل ومن أبرز النماذج المستخدمة نجد: نموذج Moses 1987 ونموذج Herrmann & Inoue 1996.
 - مدخل المستحقات الاختيارية وقد حاولت عديد النماذج قياس هذه المستحقات والتي هي عبارة عن ذلك الجزء من المستحقات الذي تستطيع الادارة التأثير فيه بالزيادة أو النقصان ويحسب بطرح المستحقات الغير اختيارية من اجمالي المستحقات. ومن أهم هذه النماذج نموذج Healy 1985، نموذج De Angelo 1986، نموذج Industry model، نموذج Jones 1991 ونموذج Dechow 1995. وفي كل هذه النماذج يتم قياس تمهيد الدخل من خلال التعرف على طبيعة العلاقة بين المستحقات الاختيارية والدخل غير الاختياري، فإذا كانت العلاقة عكسية فإنه يعتبر تأكيد على أن الشركة ممهدة للدخل.
 - مدخل نسبة ميلر Miller 2007 حيث تمثل هذه النسبة العلاقة بين التغير في رأس المال العامل كعنصر معرض لتلاعب إلى التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية كعنصر غير معرض للتلاعب، حيث يتم مقارنة النسبة الحالية مع نفس النسبة للسنة السابقة وتكون الشركة ممهدة للدخل كلما اختلف الفارق عن الصفر.

ثامنا: علاقة تمهيد الدخل بسياسة توزيع الأرباح

ترتبط سياسة توزيع الأرباح بصافي الربح بعد الفوائد والضرائب، فقد تدير المؤسسة أرباحها بزيادتها، مما ينعكس على زيادة التوزيعات النقدية، أو من الممكن أن تمتنع عن التوزيعات لضمان عدم تعرضها إلى أزمات مالية جراء توزيع أرباح وهمية، (سالم، 2019، صفحة 188) ومن جهة أخرى تكتسب سياسة توزيع الأرباح أهميتها من دورها الكبير في رفع سعر السهم، وزيادة ثقة المستثمرين والمساهمين والدائنين، حيث أن الشركة تلجأ إلى تمهيد دخلها بهدف ضمان استقرار سياسة توزيع الأرباح على مساهمي الشركة، وبالتالي تحسين أسعار أسهم الشركة في السوق المالي، وهذا يعني أن ربط توزيع الأرباح على السهم بالعائد على السهم يؤثر على اتباع الشركة لسلوك تمهيد الدخل أي أنه كلما زادت نسبة توزيع الأرباح إلى العائد على السهم في الشركة زادت دافعيته لتمهيد الدخل. (زياد، 2014، صفحة 582)

3. الجانب التطبيقي

حيث تمت الدراسة التطبيقية على حالة شركة حجار السود للفترة 2010-2021 كما يلي:

أولاً: نشأة شركة الاسمنت حجار السود

يرجع إنشاء وحدة حجار السود إلى العهد الاستعماري، وبالتحديد في سنة 1950، يقدر رأسمالها بـ 1550 مليون دينار جزائري، وأخذت تسمية شركة الإسمنت ومشتقاته - حجار السود - والتي تحمل العنوان:

✓ ص ب 181 - عزابه - سكيكدة.

✓ رقم الهاتف: 47 59 83038 .

✓ الفاكس: 00.213038 47 59 83

✓ عنوان البريد الإلكتروني: Secretaire.schs@gmail.com dg@schs.dz

وفي الوقت الحالي تم فتح رأسمال شركة حجار السود بنسبة 65% و 35% بالنسبة لشركة BOZZIUNICEM (إيطاليا) مرفقة بعقد تسيير لصالح BUZZI لمدة أربع سنوات أي هو المسؤول على الهيكل التنظيمي بينما مؤسسة SCHS-GICA مسؤولة عن الإنتاج، وتستخدم الطريقة الجافة في صناعة الإسمنت، هذا وإن وحدة حجار السود وضعت خصيصاً لإنتاج الإسمنت CPA ذو جودة عالية، وموافقة للمقاييس الفرنسية 302. 15. NEP والمواصفات الأمريكية ASTM.

ثانياً: تحديد وعرض متغيرات الدراسة:

لإجراء الدراسة الميدانية توجب علينا تحديد متغيرات الدراسة وتحديد كيفية استخدامها، حيث تشمل متغيرات الدراسة على متغير تابع ومتغيرين مستقلين كالتالي:

- المتغير التابع نسبة الأرباح الموزعة: والتي تحسب من خلال قسمة الأرباح الموزعة على النتيجة الصافية المحققة من طرف المؤسسات الاقتصادية، دراسة حسام كفايفي وعلي مكيد سنة (2020).

- المتغير المستقل سلوك تمهيد الدخل: ويتم حسابها باستخدام نموذج 1981 Eckel حيث يستخدم معامل التباين لقياس تمهيد الدخل، أي تحليل نمط سلوك الدخل مقارنة بنمط سلوك المبيعات خلال فترة زمنية معينة وذلك باعتماد أسلوب معامل التباين كمقياس لمدى تذبذب الدخل مقارنة بمدى تذبذب المبيعات على افتراض الدخل هو دالة خطية للمبيعات؛ أي أن أي تغير يحدث في تذبذب المبيعات ينتج عنه تغير مماثل في تذبذب الدخل وعليه تعد الشركة ممهدة للدخل إذا كان معامل التباين للتغير في الدخل أقل من معامل التباين للتغير في المبيعات (زياد، 2014، صفحة 580):

$$SB = \left| \left(\frac{cvi}{cvs} \right) \right|$$

حيث أن:

SB : مؤشر سلوك تمهيد الدخل

cvi : معامل التباين للتغير في الدخل

cvs : معامل التباين للتغير في المبيعات

ثالثاً: التحليل الاحصائي لمتغيرات ونموذج الدراسة:

بعد أن قمنا بتحديد متغيرات الدراسة، سنقوم وبالاعتماد على القوائم المالية والبيانات المتحصل عليها بقياس متغيرات الدراسة خلال 11 سنوات لمؤسسة حجر السود خلال الفترة 2011 - 2021.

الجدول 01: متغيرات نموذج الدراسة

الرمز	المتغير	طريقة القياس
Y	نسبة الأرباح الموزعة	الأرباح الموزعة / النتيجة الصافية
SB	مؤشر تمهيد الدخل	معامل التباين للتغير في صافي الدخل / معامل التباين للتغير في المبيعات

المصدر: من اعداد الباحثة اعتماداً على القوائم المالية للشرطة وبرنامج Excel

أ. التحليل الاحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة

وفيما يلي جدول يبين قيم متغيرات الدراسة

الجدول 02: عرض قيم متغيرات الدراسة

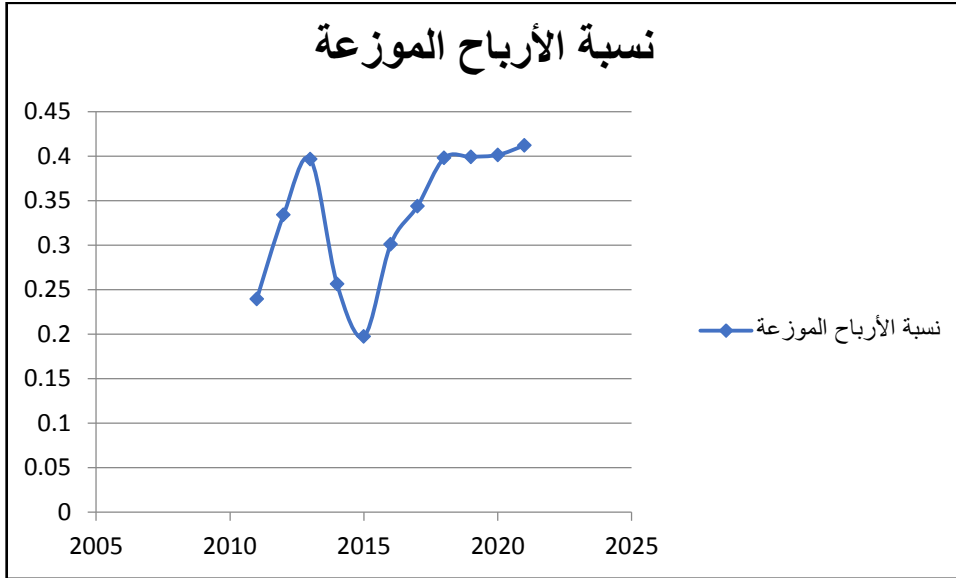
السنوات	المبيعات	التغير في المبيعات	تباين التغير في المبيعات	صافي الدخل	التغير في الدخل	تباين التغير في الدخل	مؤشر تمهيد الدخل الصافي	نسبة الأرباح الموزعة
2010	3660144301			735173861,8				
2011	4701460271	0,28450134	0,242190184	1295728723	0,76247931	0,6996994	2,88904939	0,23939868
2012	5428586359	0,15465963	0,112348467	2024466232	0,56241518	0,49963527	4,44719264	0,33404361
2013	5521613453	0,01713652	-0,02517464	1679804530	-0,17024819	-0,2330281	9,2564632	0,39662948
2014	6330532508	0,14650049	0,104189327	1875844570	0,11670408	0,05392417	0,51755944	0,25616994
2015	6310555415	-0,0031556	-0,04546683	1810271661	-0,03495647	-0,09773638	2,14961933	0,19735751
2016	6353333429	0,0067788	-0,03553236	1500301047	-0,17122878	-0,23400869	6,58579165	0,30098959
2017	6458582714	0,01656599	-0,02574516	1681210277	0,12058195	0,05780204	-2,24516111	0,34386227
2018	5864910741	-0,0919198	-0,13423101	1407053260	-0,16307122	-0,22585113	1,68255554	0,39790245
2019	6488787274	0,10637443	0,06406327	1238195486	-0,12000809	-0,182788	-2,85324179	0,39927056
2020	5073610782	-0,2180956	-0,26040684	1082363388	-0,1258542	-0,18863411	0,7243823	0,40145482
2021	5307386303	0,04607676	0,003765596	989026243,7	-0,08623457	-0,14901448	-39,5726162	0,41212253

المصدر: من اعداد الباحثة اعتماداً على القوائم المالية للشركة وبرنامج Excel

نلاحظ من الجدول 02 أن مؤشر سلوك تمهيد الدخل أقل من الواحد إلى في سنتي 2014 وهذا يتزامن مع عقد الشراكة مع المساهم الايطالي وفي سنة 2020 ويتزامن ذلك مع جائحة كورونا، ومنه يمكننا أن نجزم أن شركة حجر السود ممارسة لسلوك تمهيد الدخل.

كما نلاحظ أن نسبة توزيع الأرباح تتبع منحني متذبذب، حيث كانت تتراوح بين 40 و25% قبل سنة 2015، لتتخفف في هذه السنة إلى 19% لترتفع بعدها لتبدأ في الاستقرار في حدود نسبة 40% بعد ذلك، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل 01: منحني بياني لتطور نسبة توزيع الأرباح للفترة 2010-2021 لشركة حجر السود



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Exel

وفي الجدول الموالي نتائج التحليل الاحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة

الجدول 03: التحليل الاحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة

	Moyenne	Ecart-type	N
Y	,3344729	,07601453	11
SB	-1,4925823	13,11522481	11

المصدر: من اعداد الباحثة من مخرجات Spss

من الجدول السابق نلاحظ أن متوسط نسبة الارباح الموزعة قد بلغ 33.45% بانحراف معياري قدره 0.076 وهو ما يؤكد لنا عدم استقرار هذه النسبة خلال سنوات الدراسة، بينما بلغ متوسط مؤشر تمهيد الدخل -1.49 بانحراف معياري قدر ب13.12 وهو دليل على استعمال سلوك تمهيد الدخل لدى الشركة خلال فترة الدراسة.

ب. بناء النموذج:

لقد تم بناء نموذج الدراسة على أساس الشكل الرياضي التالي:

$$Y = \beta + A*SB+et$$

حيث:

- **Y**: نسبة الأرباح الموزعة
- **SB**: مؤشر تمهيد الدخل
- **β**: ثابت وهو عبارة عن نسبة الأرباح الموزعة عندما تكون قيمة مؤشر تمهيد الدخل =0.
- **A**: ميل خط الانحدار لمؤشر تمهيد الدخل.

4.3 اختبار الفرضيات وتحليل النتائج

الجدول الموالي يلخص نتائج اختبار نموذج الانحدار البسيط بين متغيري الدراسة وفق برنامج spss والمستخرجة من الملاحق I،

II، III وIV كما يلي:

الجدول 04: نتائج معادلة نموذج الانحدار البسيط لمتغيرات الدراسة

المتغير التابع	المتغير المستقل	معامل الارتباط	معامل التحديد	قيمة F	دلالة F	قيمة B	قيمة T	دلالة T
Y	SB	-,339	115.	308b	1,169,	.332	14,485	،000

المصدر: من اعداد الباحثة من مخرجات Spss

من خلال النتائج (الجدول 04) نجد أن معامل ارتباط بيرسون بين معدل توزيع الأرباح ومؤشر تمهيد الدخل بلغ $R = -0.339$ وهو غير معنوي sig أكبر من 0,000 وبالتالي لا يوجد ارتباط بين متغيري الدراسة.

كما أن قيمة معامل التفسير (التحديد) R^2 بلغ 0.115. وهذا يعني أن 11.5% التغيرات في نسبة توزيع الأرباح مفسرة عن طريق مؤشر تمهيد الدخل والباقي عن طريق متغيرات عشوائية أخرى، لكن هذا التفسير غير معنوي لأن sig أكبر من 0,000 وبالتالي لا يوجد أثر معنوي بين متغيري الدراسة.

اختبار الفرضيات الفرعية: بناء على النتائج السابقة توصلنا إلى:

الفرضية الفرعية الأولى: نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة، أي أن "شركة حجر السود تستعمل سياسة تمهيد الدخل"، وهذا من خلال حساب مؤشر تمهيد الدخل خلال فترة الدراسة،

الفرضية الفرعية الثانية: نقبل الفرضية العدمية ونرفض الفرضية البديلة أي "تعتبر سياسة توزيعات الأرباح غير مستقرة لشركة حجر السود خلال فترة الدراسة؛"

الفرضية الفرعية الثالثة: نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية العدمية أي أنه "لا يوجد ارتباط بين مؤشر تمهيد الدخل ونسبة الأرباح الموزعة لشركة حجر السود خلال فترة الدراسة؛"

اختبار صحة الفرضية الرئيسية: نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية العدمية أي أنه "لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين سلوك تمهيد الدخل وقرار توزيع الأرباح في مؤسسة حجر السود خلال الفترة 2010-2021"

4. الخاتمة.

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة امكانية وجود علاقة بين سلوك تمهيد الدخل وسياسة توزيع الأرباح في شركة حجر السود للفترة 2010-2021، وذلك باختبار صحة ثلاث فرضيات فرعية حيث كانت نتائج الدراسة كما يلي:

- شركة حجر السود تستعمل سياسة تمهيد الدخل، وهذا من خلال حساب مؤشر تمهيد الدخل خلال فترة الدراسة؛
- تعتبر سياسة توزيعات الأرباح غير مستقرة لشركة حجر السود خلال فترة الدراسة، وهذا لأنها تتبع منحني متذبذب خلال فترة الدراسة؛
- لا يوجد ارتباط بين مؤشر سلوك تمهيد الدخل وقرار توزيع الأرباح لشركة حجر السود خلال فترة الدراسة، وهذا يتناسب مع نتائج دراسة (Abadi، 2020)، ، ويتعارض من نتائج دراسة كل من (زيد، 2014)، (Ahmed، 2018)، و (عواد، 2019)، حيث أنه وبالرغم من اثباتنا عدم استقرار نسبة الأرباح في الشركة محل الدراسة خلال فترة الدراسة، واستعمال الأخيرة لسلوك تمهيد الدخل، إلا أننا توصلنا إلى عدم وجود علاقة بين المتغيرين ونفسر ذلك بعدم انتهاج سلوك تمهيد الدخل بصفة سليمة ومدروسة بالشركة حيث وبالرغم من ممارسته بالشركة لم يمكنها ذلك من الدفع بنسبة الأرباح الموزعة للاستقرار، كما أن فترة الدراسة تميزت بظروف غير اعتيادية بالنسبة للشركة محل الدراسة أهمها دخول الشريك الإيطالي سنة 2014، بالإضافة إلى الآثار التي لحقت بالاقتصاد ككل جراء جائحة كورونا، كما يمكن تفسير النتائج المتوصل إليها بسبب قصر فترة وعدد مشاهدات الدراسة.

بعد النتائج التي تم التوصل إليها نوصي في دراستنا ب:

- يجب على شركة حجر السود محاولة العمل على استقرار نسبة الأرباح الموزعة على المدى الطويل، خاصة مع وجود الشريك الأجنبي، وهذا حتى تعطي صورة جيدة عن وضعها المالي وقدرتها الاستشرافية، وتستقطب شراكات مستقبلية؛
- ضرورة إجراء دراسات مكثفة حول ممارسة سلوك تمهيد الدخل في الشركات الجزائرية ومحاولة توسيع نطاق الدراسة الميداني لتعميم النتائج المتحصّل عليها؛
- ضرورة إعادة النظر في نماذج الكشف عن إدارة الأرباح، وسلوك تمهيد الدخل وتحيينها بما يتناسب والبيئة الاقتصادية الجزائرية، حتى تكون النتائج أكثر مصداقية.

قائمة المراجع:

5. المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

- أحمدغني محمد (2008)، الإدارة المالية مدخل التحول من الفقر الى الثراء، المنصورة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.
- أسعدحميد العلي (2010)، الإدارة المالية الأسس العلمية والتطبيقية، الطبعة الأولى، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع.
- النعمي عدنان تايه وآخرون(2011)، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، الطبعة 04، عمان، دار الميسرة للنشر والتوزيع.
- تحتوت مريم، بودرمينة سعيدة(2022)، سياسة تمهيد الدخل على القيمة الاقتصادية المضافة لمجموعة من المؤسسات الجزائرية - دراسة قياسية باستخدام نماذج بانل الديناميكي للفترة 2019-2012، مجلة العلوم الادارية والمالية، العدد01، صص-341-352.
- حسين هاشم حسن(2008)، العوامل المؤثرة على سياسة توزيع الأرباح في شركات المساهمة. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، جامعة الاسراء، العدد17، صص213.
- حميدة رمضان(2011)، تأثير سياسة توزيع الأرباح على قيمة المؤسسة المسعرة بالسوق المالي-دراسة عينة من المؤسسات المسعرة بسوق عمان المالي خلال الفترة الممتدة من 2010-2008، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،
- حميدي الزهرة، كرار سليم(2011)، العلاقة بين حوكمة الشركات وتمهيد الدخل دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقي، العراق، جامعة الكوفة.
- حنفي عبد الغفار(2000)، اساسيات الإدارة المالية تحليل مالي إنفاق مالي مصادر التمويل، الطبعة01، دار المعرفة الجامعية للنشر.
- بديدة حورية(2019)، أثر الإعلان عن سياسة توزيع الأرباح على السوق المالي -دراسة حالة عينة من الشركات الفرنسية للفترة الممتدة من 2010 إلى 2015، دكتوراه علوم، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
- حفصي رشيد(2016)، دراسة وتحليل تأثير سياسة توزيع الأرباح على أداء أسهم المؤسسات المدرجة في السوق المالي -حالة سوق دبي المالي في الفترة ما بين 2014 - 2011، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية.
- الخوري عبير، شخاترة فايز، محمد زياد (2014)، مدى استخدام ممارسات تمهيد الدخل في قطاع الخدمات الأردني، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد10، العدد04، صص597-569.
- فايز العمارين زينة(2013)، أثر توزيع الأرباح على أسعار أسهم الشركات المدرجة في سوق عمان المالي خلال الفترة 1984/2011 جامعة مؤتة.
- سالم عمار، أبو عواد بهاء(2019)، أثر إدارة الأرباح في سياسة توزيع الأرباح وانعكاسها على القيمة السوقية للشركة. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، المجلد12، العدد01، صص173-190.
- عقل مفلح محمد (2009)، .مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي (Vol.ط). عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

- قاسم عدنان سالم (2015)، تحليل سياسات المقسوم النقدي للأرباح وأثره على سعر السهم دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المسجلة في بورصة عمان لأوراق المالية للفترة من 2009/2013، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية.
- محمد محمود سليمان محمد، السعيد عبد العظيم طلبه (2022)، الأثر الوسيط لتمهيد الدخل على العلاقة بين القيود المالية واستدامة التوزيعات. المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، المجلد 04، العدد 01، ص ص 446-407.
- بوشوشة محمد (2016)، تأثير السياسات التمويلية على أمثليه الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية، بسكرة، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
- زرقون محمد (2010)، أثر الاكتتاب العام على سياسات توزيع الأرباح في المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة -دراسة تحليلية مقارنة لمؤسسة تسيير فندق الأوراسي الجزائر، مجلة الباحث، المجلد 85، العدد 08.
- هندی، منير ابراهيم (2006)، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، الاسكندرية، مصر، المكتب العربي الحديث للنشر.
- بوخناف وردة، محمد حولي (2021)، أثر ممارسات تمهيد الدخل على القيمة السوقية دراسة عينة من شركات المساهمة السعودية للقطاع الصناعي للفترة 2017-2014، المجلة الجزائرية للأمن الانساني، 510-532 .

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

- Abbadi, S. A. (2020). The Impact of Earnings Management on Dividend Policy: Evidence From Kuwait. International Journal of Financial Research, 11(05), 518.
- Ahmed, F. A. (2018). Earnings Management and Dividend Policy: Empirical Evidence from Major Sectors of Pakistan. International Journal of Economics and Financial Issues, 8(3), 182-190.
- Shubita, M. F. (2015). The impact of income smoothing on earnings quality in emerging markets: Evidence from GCC markets. Journal of Accounting in Emerging Economies, 05(3), 1-28.

الملاحق

الملحق I: مصفوفة الارتباط Corrélations

		Y	SB
Corrélation de Pearson	Y	1,000	-,339
	SB	-,339	1,000
Sig. (unilatérale)	Y	.	,154
	SB	,154	.
N	Y	11	11
	SB	11	11

الملحق II: معامل التحديد R² Récapitulatif des modèles^b

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,339 ^a	,115	,017	,07537922

a. Valeurs prédites : (constantes), SB

b. Variable dépendante : Y

الملحق III : تحليل التباين ANOVA لنموذج الانحدار

Modèle	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
Régression	,007	1	,007	1,169	,308 ^b
Résidu	,051	9	,006		
Total	,058	10			

a. Variable dépendante : Y

b. Valeurs prédites : (constantes), SB

الملحق IV : معاملات الانحدار

Coefficients

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.	95,0% % intervalles de confiance pour B	
	A	Erreur standard	Bêta			Borne inférieur e	Limite supérieure
(Constante)	,332	,023		14,485	,000	,280	,383
SB	-,002	,002	-,339	-1,081	,308	-,006	,002

a. Variable dépendante : Y

Diagramme gaussien P-P de régression de Résidu standardisé

